

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

برنت يرتفع لـ 48.6 دولاراً مع انخفاض المنصات الأميركية

ارتفعت أسعار النفط الخام للجلسة الثانية على التوالي مدعومة بصعود الأسهم في وول ستريت وانخفاض عدد المنصات النفطية العاملة في الولايات المتحدة برغم أن الهبوط في نشاط الحفر كان الأقل في 4 أسابيع ولم يكن له تأثير كبير على المتعاملين. وسجلت العقود الآجلة للخام مكاسب خلال الأسبوع أيضاً. وعض التفاؤل في الأيام الماضية بشأن انخفاض الخزونات في مستودع كاشينج في أوكلاهوما - نقطة تسليم عقود الخام الأميركية - أثر المخاوف من زيادة مخزونات البنزين الأميركية. وبرغم ذلك عبر بعض المتعاملين والمحللين عن تشككهم في أن يواصل النفط الصعود في الأسابيع القادمة نظراً للتوقعات المتباينة للعرض والطلب والاقتصاد العالمي. وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 43 سنتاً أو 0.9% عند التسوية إلى 48.60 دولاراً للبرميل.

13 معياراً لاختيار أسهمها.. وعمق الأسواق بمحفظة تمويلية تقارب التريلين دولار تقابلها ودائع بـ 1.3 تريليون دولار

لهذه الأسباب أسهم البنوك الخليجية تحمل الفرص

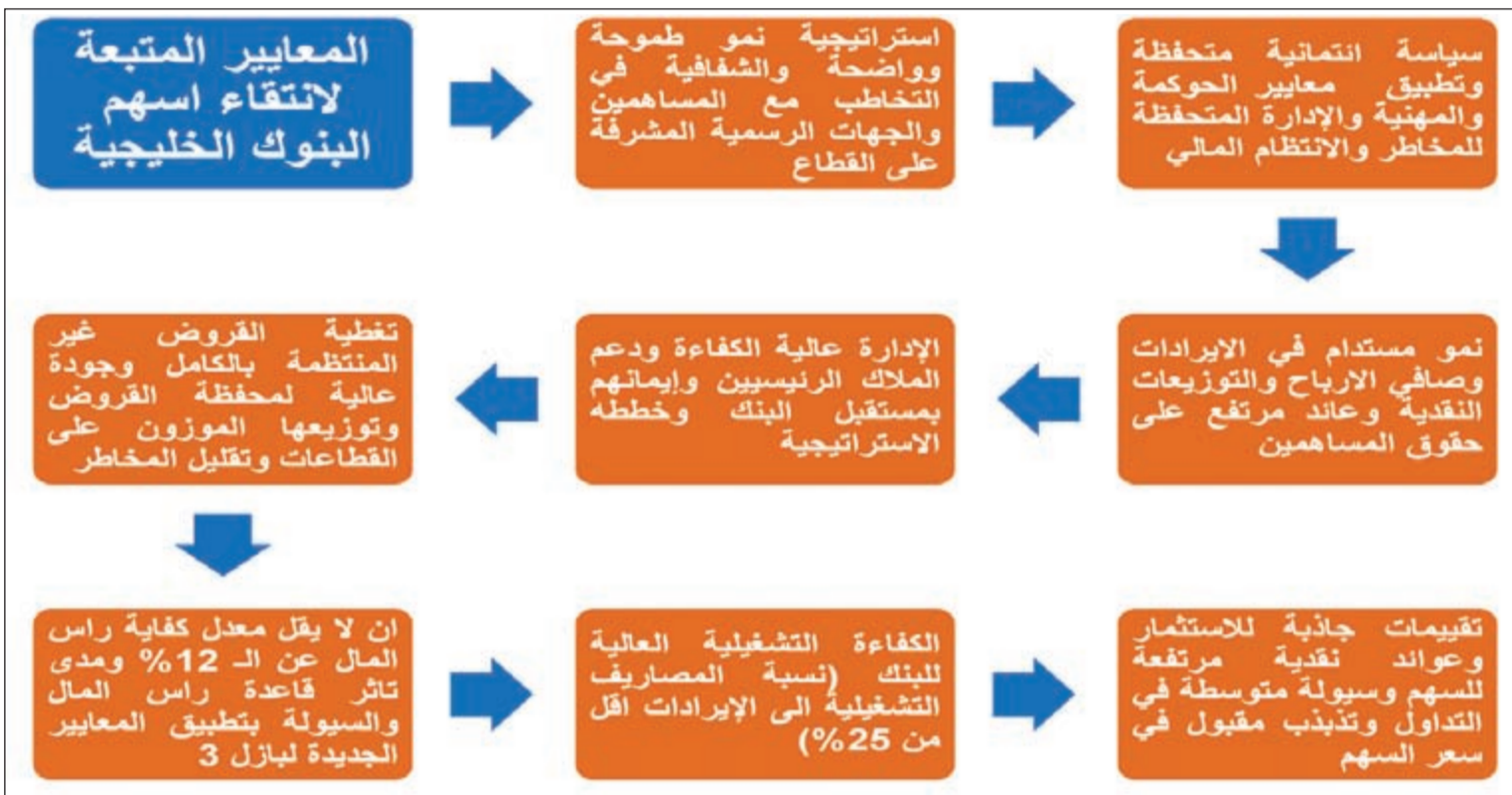
واقب الأرباح المستدامة ونمو الإيرادات والتوزيعات النقدية

إستراتيجية واضحة للإدارة التنفيذية لتحقيق النمو واستكشاف الفرص

لا يقل العائد على حقوق المساهمين عن 10%

الكفاءة التشغيلية لإدارة المصاريف وتعظيم الإيرادات

وهيئات أسواق المال. 10 - لا يقل العائد على حقوق المساهمين (ROE) عن 10%. 11 - مضاعف السعر إلى الربحية والقيمة الدفترية (P/E & P/I) في حدود مقبولة ورخصة مقارنة مع معدل القطاع/ السوق وسيولة متوسطة في تداولات السهم. 12 - الكفاءة التشغيلية العالية للبنك وإدارة المصاريف وتعظيم الإيرادات والتي تقاس بنسبة المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات (Cost-to-Income Ratio) بحيث لا تتخطى الـ 25%. 13 - تطبيق البنك لمبدأ الحوكمة والإدارة المتحفظة للمخاطر والانتظام المالي (Risk Management & Financial Discipline).



المحلل المالي

تعتبر البنوك المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في دول الخليج وهي من القطاعات الأساسية والفعالة في تحفيز النمو وتنشيط السيولة في أسواق المال، حيث بلغت محفظة القروض الإجمالية للقطاع نحو تريليون دولار أي ما يعادل 62٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج مجتمعاً وتضاعفت محفظة القروض خلال السنوات الـ 7 الماضية وبقاعدة ودايم بلغت 1,3 تريليون دولار. كما أن أسهم البنوك الخليجية المدرجة تعتبر فرصاً استثمارية جيدة ومتوافرة للمستثمرين نتيجة السيولة العالية عليها وحضنها الكبيرة من القيمة الرأسمالية لأسواق الأسهم الخليجية التي تتخطى الـ 40٪ في السعودية تشكل القيمة الرأسمالية للبنوك المدرجة 28٪ من إجمالي السوق، بينما تشكل في بورصتي دبي وأبوظبي نسبة 37٪ و 55٪ من القيمة الرأسمالية على التوالي. كذلك في بورصتي الكويت وقطر بنسبة 50٪ و 40٪ على التوالي. وفيما يلي المعايير الأساسية لاختيار أسهم البنوك في دول الخليج حسب تحليل لـ «الأنباء»:

1- قدرة البنك على تحقيق الأرباح المستدامة والنمو الصحي في الإيرادات والتوزيعات النقدية

تنويه

نود ان ننوه ان التحليل المعروض مجرد مؤشرات استدلالية للمستثمر والمتداول في البورصات الخليجية، وهي ليست دعوة من «الأنباء» للشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأسهم البنوك الخليجية، لذا اقتضى التنويه.

نسبة قروض متعثره قليلة تقابلها تغطية 100% بالمخصصات

وان يكون الأداء التاريخي للبنك وتوزيعاته النقدية دليلاً واضحاً على ذلك.

2 - التزام الإدارة التنفيذية بتطبيق إستراتيجية نمو طموحة وواضحة تمكن البنك من النمو المستدام واستكشاف الفرص الجديدة والاستفادة منها.

3 - التزام إدارة البنك بسياسة ائتمانية متحفظة وتطبيق معايير الحوكمة والمهنية العالية والقوانين.

4 - ان تكون الإدارة عالية الكفاءة بالإضافة الى دعم المساهمين الرئيسيين وإيمانهم بمستقبل البنك وخطته الاستراتيجية.

5 - مستوى مقبول من المخصصات وتغطية القروض غير المنتظمة بنسبة لا تقل عن 100% (NPLs Coverage Ratio).

6 - ألا يقل معدل كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) عن 12٪ والسيولة العالية.

7 - جودة محفظة القروض والتي تتمثل في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض (تفضيل النسبة المنخفضة أقل من 3٪ Loan Quality - NPLs to Gross Loans).

8 - محفظة متنوعة من القروض الموزعة على جميع القطاعات الاقتصادية لتفادي أي مخاطر محتملة من قطاع عالي التركيز (Diversified Loan Portfolio By Sectors).

9 - الشفافية في التعامل مع المساهمين والجهات الرسمية المشرفة على القطاع المصرفي.

توفر فرصاً كبيرة ولكنها قد تأتي بنتائج عكسية ميد: تحذير من الاعتماد على شراكة القطاعين لمعالجة خلل الميزانية



مشاركة القطاعين أفرزت نتائج مختلفة حيث تساءت حالات الأخطاء مع النجاحات في تنفيذ بعض المشروعات

تحقق الأهداف المأمولة. وقال الصندوق أن هذا النمط أدى لبعض الحكومات التي طرح نوعيّة متدنّية من المشاريع ولكنها مع ذلك ذات تكلفة مالية كان يمكن استبعادها من برامج الإنفاق الحكومي العام.

ويقول الصندوق أن مخاطر فشل مشروع معين من مشروعات المشاركة بين القطاعين تنشأ من ضعف تصميمات وصياغة العقود، مع الافتراضات المفرطة في التفاؤل بتحقيق عوائد مالية ضخمة استناداً إلى الرسوم المتوقع تحصيلها من المستخدمين أو المستهلكين، فضلاً عن ضمانات حكومية بالحصول على الحد الأدنى من الأرباح.

تجدد الاهتمام

ونوه الصندوق إلى أنه بات واضحاً أن تجدد اهتمام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بمشروعات المشاركة بين القطاعين يستمد زخمه بصورة رئيسية من الضغوط المالية، ويبدو سلوك الحكومات على هذا النحو كفيلاً بأن يحقق نتائج سلبية إذا ما سارت الأمور وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

على أن وعي الحكومات بنقطة الضعف هذه وادراكها لها يمكن أن يفسر نتائج إيجابية من خلال تمكين الوكالات والدوائر الحكومية المعنية بتوخي المزيد من الحذر من خلال الدراسات التي توصل إلى العلم النافي للجهاالة وبذل العناية اللازمة عن طريق التعاون مع أرقى المستشارين الماليين واعرفهم، وقد يؤدي ذلك إلى تبني أطر تنظيمية رصينة ولجان مراقبة لتعظيم احتمالات تعزيز الكفاءات والالتزامات من قبل الأطراف المشاركة في عملية المشاركة بين القطاعين.

محمود عيسى

نكرت مجلة ميد أن تبني نظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص بمفرده لتخفيف الضغوط المحتملة على الميزانية قد يأتي بنتائج عكسية، وينبغي لجميع أصحاب المصلحة في برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أن يحققوا منافع متساوية من استخدام الكفاءات التي يربعاها البرنامج.

وأضافت المجلة أن مخاطر التمويل يتم توزيعها أو تقاسمها بنسب معينة بين الحكومة والقطاع الخاص، ويتم تحقيق وإدارة التكاليف المحتملة والمخاطر طوال دورة حياة البنية التحتية.

وعلاوة على الفوريات المالية التي تحققها الحكومة، فإن القطاع الخاص يستطيع أن يقدم خبراته وما لديه من تكنولوجيا متطورة وبسعرها في مصلحة المشاريع.

على أن المشاركة الحقيقية بين القطاعين قد أفرزت نتائج مختلفة حيث كانت هناك حالات إخفاق بقر النجاحات التي تم تحقيقها، إذا لم يكن أكثر.

ضغوط الميزانية

وكان صندوق النقد الدولي قد حذر من أن المشروعات التي تتول من خلال المشاركة بين القطاعين في الدول التي تدفعها الحاجة إلى هذا النموذج التمويلي من أجل الائتلاف على ضغوط الميزانية أكثر من استهداف تحقيق الكفاءة لن يكتب لها البقاء حتى

تسعى لإحداث آثار طويلة الأجل على الحقول عالية الكلفة «أوبيك» تحسم معركة النفط الصخري لصالحها

محمود عيسى

قال تقرير اقتصادي انه بعد نحو عام من هبوط الأسعار المؤلم، بدأ الاعتقاد يترسخ لدى أعضاء منظمة أوبيك أنهم قد كسبوا المعركة في مواجهة الشركات الأميركية التي تبنت إنتاج النفط الصخري في السوق النفطية قصيرة الأجل. وأضاف التقرير الصادر عن وكالة رويترز أن المطلعين على بواطن الأمور والخبراء يقولون إن الكارثة النفطية يسعى لإحداث آثار طويلة الأجل على المشروعات وبرامج الإنتاج من الحقول ذات التكلفة الإنتاجية العالية، والتي يقع الكثير منها في مياه المحيطات العميقة، وتتميز ببرامجها بالأجل الطويل حتى ولو كان ذلك يعني فترة من رخص الأسعار قد تمتد لنحو 3 سنوات. ويقول أعضاء أوبيك

مصدر في «أوبيك»: لا أحد يستطيع التكون ببلوغ أسعار النفط 100 دولار حتى عام 2040

الدورة القصيرة للنفط الصخري تجعله أكثر العناصر حساسية تجاه تقلبات أسعار النفط

الرئيسيون فيما وراء الكواليس أنهم قد هياؤوا أنفسهم لتقبل الفكرة القائلة أن المرونة العالية التي تتصف بها صناعة النفط الصخري الأميركي تعني أنها ستستجيب بسرعة عندما تبدأ أسعار النفط بالارتفاع من جديد، ما يجعل الولايات المتحدة المنتج المتوازن الجديد في سوق النفط العالمي، وهو الدور الذي ظلت السعودية تلعبه لمدة طويلة.

ونقلت رويترز تصريحاً عن وفد إحدى دول أوبيك الخليجية المنتجة للنفط في أحد الاجتماعات يقول فيه «إن الفاضل النفطي قد بدأ ينسحب من الأسواق، ومن المتوقع أن يتراجع الإنتاج الأميركي إلى أقل من 9 ملايين برميل يومياً بحلول نهاية العام الحالي أو مطلع عام 2016، ولكن لا يستطيع أحد أن يتكهن بالمشايخ طويلة الأجل التي سيتم تعليقها أو تأجيل تنفيذها، وهي

مشروعات ويمتد عمرها إلى نحو 4 أو 5 سنوات، ولا شك أن تأجيل مثل هذه المشاريع سيؤثر على عرض النفط الكلي بوجه عام في السوق».

وقالت الوكالة ان الدورة الاستثمارية القصيرة للنفط الصخري الأميركي، والتي تستغرق اشهرًا قليلة قبل أن يبدأ جني العوائد، تجعله أكثر العناصر حساسية تجاه تقلبات أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض. وبالتالي فإن مصادر أوبيك تقول إن ارتفاع أسعار النفط في يونيو الماضي حيث ارتفع سعر الخام الأميركي إلى أكثر من 60 دولاراً للبرميل، أدى إلى انقاص المزيد من النفط الصخري إلا أن عودة السعر إلى الانخفاض من جديد في أغسطس ستعكس هذا الاتجاه.

ونسبت رويترز إلى المستشار الاقتصادي ياسر الجديدي في شركة ميدلي غلوبل كونسالتيانتس قوله انه حتى لو أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة العرض من جديد، فإن النفط الصخري سيواجه انخفاضاً في إنتاج النفط التقليدي في مناطق الاوفشور ذات التكلفة الإنتاجية العالية مثل البرازيل والمكسيك. وفي تقديراتها الجديدة على المدى المتوسط، تقول أوبيك ان أسعار النفط لن ترتفع بأكثر من 5 دولارات للبرميل سنوياً ليصل إلى 80 دولاراً بحلول عام 2020، الذي سترافق مع ارتفاع الطلب على نفط المجموعة وتراجع العرض من المنتجين خارج نطاق أوبيك.

ويقول مصدر في أوبيك «سيؤدي العرض الزائد للنفط العام المقبل إلى ضغوط على أسعار النفط وبالتالي فإن أحداً لا يستطيع أن يتكهن بان تصل أسعار النفط إلى 100 دولار حتى عام 2040».



«أوبيك»، تقول ان اسعار النفط لن ترتفع بأكثر من 5 دولارات للبرميل سنوياً ليصل إلى 80 دولاراً بحلول 2020